

بداية مضطربة للعام الدراسي وسط ظروف صعبة الأب عازار: خطة لكل تطوّر صحي يستجد

مرت بداية العام الدراسي الجديد لسنة 2020 - 2021 في ظروف صعبة جدا على وزارة التربية وعلى القطاع التعليمي واهالي الطلاب والتلامذة، نتيجة العوامل الاقتصادية والصحية والاجتماعية الطارئة التي يمر فيها البلد، ما ادى الى بلبله واسعة وتضارب في مواقف المعنيين بالقطاع التعليمي

ارخت الازمات المتتالية بثقلها على الوضع التعليمي والتربوي بعد تفشي فيروس كورونا، وتدني المداخيل، وانفجار مرفأ بيروت، ما اضطر وزارة التربية والمدارس الخاصة الى اتخاذ تدابير واجراءات منها التعليم المدمج او التعليم من بعد، مع ما يرتبه من اعباء، لاسيما مع تفاقم مشكلة انقطاع الكهرباء وتراجع خدمة الانترنت. وقد شهدت بداية العام الدراسي نقاشا واسعا بين مُطالب بفتح المدارس والجامعات مع اجراءات الوقاية التامة، وبين مُطالب بتأجيل افتتاح السنة الدراسية الى حين توافر ظروف صحية افضل. وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الاعمال الدكتور طارق المجذوب، اعلن عن بدء العام الدراسي اعتبارا من 28 ايلول الفائت على مراحل، مع اجراءات تعليمية جديدة للتكيف مع انتشار كورونا. لكن تقرر بعد توسع انتشار كورونا ارجاء فتح المدارس اسبوعين، بعد وصول نسبة انتشار الفيروس إلى 8% ، ما يعني ان خطر انتقال العدوى بين التلامذة مرتفع. اما بعد 14 يوما، فسيكون قرار عودة التلامذة إلى المدارس وفق نسبة انتشار الفيروس في المناطق.

وكشف الوزير المجذوب عن حجم الضرر الذي اصاب المدارس الرسمية والخاصة في منطقة بيروت بعد كارثة انفجار المرفأ. وقد تم بالتنسيق مع منظمة الاونيسكو ودعمها ومتابعتها، تأمين التمويل لاعادة ترميم وتأهيل كل المدارس والثانويات الرسمية المتضررة من انفجار المرفأ، وبالبلغ عددها 165 مدرسة وثانوية رسمية وخاصة، وكذلك تمويل اعادة ترميم كل المباني المتضررة التابعة للجامعة اللبنانية وتأهيلها، بالاضافة

التي تواجه المدارس والطلاب والاهالي، وحول الحلول المقترحة لتجاوز الازمة.

■ ما هي الخطط الموضوعة لاستئناف العام الدراسي، وهل من خطة طوارئ في حال تفشي وباء الكورونا؟

□ قبل الاجابة عن هذا السؤال، لا بد لي من توجيه كلمة شكر الى ادارة مجلة "الامن العام" لانها تفرد فصحاح على صفحاتها لفن ليس كسائر الفنون، الا وهو فن التربية والتعليم. فشكرا لادارة هذه المجلة والدعاء بالتوفيق لاهل الامن العام، قادة وعناصر.

اما في ما يتعلق بالجواب عن السؤال المطروح، فانني اؤكد اولا على التزام مدارسنا البروتوكول الصحي وتوجيهات الحكومة ومنظمة الصحة العالمية، المتعلقة بالوقاية من هذا الفيروس القاتل والمفبرك لضرب حياة البشر والغاء ما تقوم به مدارسنا، وهو التنشئة على احترام الحياة وتعزيز ثقافة الحياة. هذا من جهة الصحة، اما من جهة التعليم فقد وضعت ادارات المدارس منذ حراك تشرين الاول 2019، ومع تفشي وباء الكورونا عددا من السيناريوهات لتأمين العلم للاجيال الطالعة.

من هذه السيناريوهات، في حال تعذر الحضور الى المدرسة، التعليم من بعد، او التعليم المدمج، او بحسب ما يرتتي البعض اللجوء الى اعتماد الدروس والفروض ورقيا، وغير ذلك. كم كنت اتمنى لو بادرت ادارات المحطات التلفزيونية في لبنان الى تخصيص ساعات على شاشاتها للمساهمة في تضمين برامجها برامج تعليمية متطورة، تساعد اجيالنا الطالعة على تخطي الصعوبات التي تعترض سنتهم الدراسية المقبلة، لاسيما بعد الاعلان عن مبادرات لانقاذ العام الدراسي.



الامين العام للمدارس الكاثوليكية في لبنان الاب بطرس عازار.

حول ما يتعلق بخطة طوارئ في حال تفشي وباء الكورونا، الواضح ان هذا الوباء بدأ ينتشر، واعداد المصابين به تتزايد بسبب انعدام الوقاية المطلوبة. ولأن المدارس التي تحرص على سلامة اسرتها التربوية فهي، وعند اشتداد الازمة الصحية، لن تخاطر باتخاذ تدابير لا تتوافق مع السلامة العامة، ومع توجيهات المعنيين بالشأن الصحي. استنادا الى ذلك، ثمة خطة لكل تطور سلبي، يتم التداول في شأنها وتراعي وضع كل مدرسة ومحيطها الجغرافي وعدد تلامذتها، والتزام المعنيين السلامة العامة والصحة والتربية، وتقديم المساعدات والارشادات اللازمة.

■ هل المدارس جاهزة للتعليم من بعد، وهل اطلعتكم على تدابير وزارة التربية؟

□ الجواب عن هذا السؤال يشدني اولا الى تمني تشكيل خلية ازمة من القطاع التربوي، الخاص والعام لمتابعة كل التطورات. صحيح ان وزارة التربية مشكورة على ما تقوم به، لكننا في الظرف الراهن في حاجة الى تنسيق اجدى وافعل يأخذ في الاعتبار التعاون على اتخاذ قرارات تربوية مشتركة وعلى وضع استراتيجية عامة لانقاذ العام الدراسي مع مراعاة خصوصية كل مدرسة. هذا عن القسم

الاهل مع اولادهم الصغار وتوفير الكومبيوتر او Laptop، وغير ذلك من المستلزمات الضرورية، علما انها باتت مكلفة اليوم. لذلك لا بد من مبادرة تقوم بها الدولة والجهات المانحة، لتسهيل كل ما يلزم من ادوات لوجستية لانجاح هذا النوع من التعليم.

■ ماذا عن المدارس المتضررة في بيروت، هل ستكون جاهزة قبل بدء العام الدراسي؟

□ بداية، لا بد من الترحم على الشهداء الذين سقطوا بسبب الانفجار الكارثي، ومن بينهم رجال الامن العام، بالاضافة الى الصلاة على نية الجرحى والمصابين والمنكوبين. في الوقت نفسه يهمني الاشادة، لا بل توجيه الشكر، الى الدول والمؤسسات التي بادرت الى المشاركة في عمليات الانقاذ والتنظيف والترميم والغاثة وتقديم المساعدات والخدمات، والتنويه ايضا بما قامت به افواج الصليب الاحمر والدفاع المدني وتحديد افواج الكشافة في المدارس والتابعة لجمعيات كشفية، مثل كشافة لبنان، الكشاف المسلم، كشافة الاستقلال والكشاف الماروني. اذكر هذه الدول والمؤسسات وهذه الافواج لانها ساهمت كثيرا في مساعدة المدارس المتضررة، واضرارها كانت كبيرة، بالنهوض من تحت الردم، لكي تعد قاعاتها وملعبها لاستقبال التلامذة في المواعيد المقررة لافتتاح العام الدراسي. صحيح ان بعض هذه المدارس سيكون جاهزا كليا او جزئيا منذ 28 ايلول للانطلاق بالعام الدراسي، والبعض الاخر سيتأخر قليلا بسبب جسامه الاضرار، ولكنه سيعود كطائر الفينيق لينطلق من جديد، وفي اقرب وقت، لتأمين الخدمة التربوية. هنا لا بد من الاشارة، الى ان الكلفة الاولى لاعمال الترميم والاصلاح في عدد من مدارسنا الكاثوليكية المتضررة في بيروت وضواحيها، تصل الى نحو 15 مليون دولار اميركي وفق التقديرات الاولى حتى تاريخه.

■ ماذا عن مشكلة الاستيعاب، لاسيما مع فرض التباعد بين التلامذة؟

□ يبدو ان عدد التلامذة في المدارس الخاصة سيتقلص بعض الشيء بسبب الاوضاع

تشكيل خلية ازمة من القطاع التربوي تتابع كل التطورات

الثاني من السؤال، اما عن القسم الاول فثمة عدد كبير من ادارات المدارس، قام بتدريب الاداريين والاسرة التعليمية وحتى الاهل على التعاطي مع التعليم من بعد بحرفية ومهارة. يكفي لفت النظر الى ما قمنا به في المدارس الكاثوليكية من دورات تدريبية افتراضية سابقا وحاليا، بالاضافة الى تنظيم مؤتمر على مدى تسعة ايام بعنوان: Edutech 2020 Exhibition & Conferences. شارك فيه اكثر من 20 الف تربوي من لبنان والخارج. الهدف من المؤتمر، الاعداد والتدريب على هذا النسق الجديد من التعليم للتعويض عن التدريس الحضوري في حال تعذر علينا القيام به بسبب جائحة كورونا وغيرها. هنا تجدر الاشارة الى ان للتعليم من بعد شروطا لنجاحه، مثلا: الكهرباء والانترنت وحضور



المديرية العامة للأمن العام



تضحية خالصة

التعليم من بعد. لكن يبقى على الدولة ان توفر المستلزمات التي ذكرتها سابقا، لكي يبقى التعليم رسالة ومنبع رجاء للاجيال الطالعة وللبنان.

■ كيف ستعالجون مشكلة المعلمين ومطالبهم خاصة؟

□ هل يفكر الرأي العام بعجز الاهل، او تمنعهم عن تسديد اقساط اولادهم؟ هل يعرف الرأي العام ان للأسرة التعليمية حقوقا وانها تتعب لتبذل اساليب تعليمية ناجحة؟ هل يقدر الرأي العام اهمية استمرارية المدرسة الخاصة ودورها في رفع مستوى التعليم وتأمينه للجميع، وهو مكلف طبعا؟ نعم، ان للمعلمين احتراماً كبيراً عند ادارات مدارسهم المنشغلة بالتربية والحريصة على ان يكون التعليم رسالة وخدمة. نعم، للمعلمين حقوق يجب تأمينها حرصاً على كرامتهم وضماناً لعيشهم الكريم، خصوصا بازاء تأمين التعليم النوعي والجيد. كم كنا نتمنى لو ان التشريعات التي زرعت انعدام الثقة بين الاسرة التربوية، كانت عادلة عند اقرارها ومتوازنة لضمان حقوق الجميع. على كل حال، لا بد من الاعتراف اننا اليوم في مأزق. نحن نعول على الاسرة التعليمية ان تتفهم هذا الواقع، علما ان عددا كبيرا من اللبنانيين يتفهمونه. في الوقت نفسه نطالب الدولة بدعم الاهل لكي يستطيعوا تعليم اولادهم، ومن خلال هذا الدعم يمكن توفير رواتب المعلمين وحقوقهم. هنا لا بد من لفت النظر الى ان مرجعيات المؤسسات التربوية تحملت عبء المدارس المجانية الواجب تأمين مساهمة الدولة لها سنويا، وذلك منذ سنة 2015-2016 وحتى تاريخه. لذلك اناشد الدولة القيام بواجبها. اقول ذلك، لأن تقاعس الدولة عن القيام بهذا الواجب المفروض قانونا، والمعطوف على الشعارات الشعبوية والعشوائية التي اطلقها كثر، عرض العديد من المدارس اما للاقفال واما لتعذر تسديد رواتب المعلمين ليس في المدارس المجانية التابعة للجمعيات الروحية فحسب، بل في المدارس غير المجانية ايضا.

الاكيد للتلامذة الراغبين في متابعة دروسهم في المدارس الخاصة. على كل حال، اتمنى، كما تمنيت سابقا على المسؤولين في الدولة، ليس فقط المساهمة مع الاهل بتحمل القسط المدرسي، بل ايضا بترك التلامذة في مدارسهم الخاصة، وتسديد الاقساط عنهم، وبذلك لا يقومون بما هو واجب عليهم فحسب، بل يوفرون على الدولة اقله 3 ملايين ليرة لبنانية عن كل تلميذ او تلميذة.

■ هل عدد المعلمين كاف لكل المراحل، وهل هم جاهزون للتعليم؟

□ عدد المعلمين كاف ومتوافر، خاصة ان ادارات المدارس الكاثوليكية حاولت الحفاظ على اكر عدد من معلميها، وقامت بتدريبهم كما قلنا انفا، وسعت الى اعدادهم الاعداد اللازم لانجاح مسألة

الاقتصادية، ونتيجة الخوف من كورونا وعدم الثقة عند بعض الاهل بطريقة التعليم من بعد او التعليم المدمج، لكن ما يلفت النظر، ان اهل التلامذة في المدارس الكاثوليكية مصرون على متابعة اولادهم للتعليم في هذه المدارس، وفي الوقت ذاته يمتنعون عن تأكيد التسجيل وعن تسديد القسط المدرسي لسبب او لآخر. علما ان قيمة تحصيل الاقساط المدرسية عن السنة الماضية 2019-2020 لم تتعد في المدارس الكاثوليكية 40% من مجمل الاقساط، فكيف يمكن تأمين رواتب المعلمين وتطوير المدرسة والاهتمام بالامور التشغيلية؟ على الرغم من كل ذلك، تحاول المدارس ان تفعل المستحيل لتنظيم مسألة استيعاب التلامذة في الصفوف مع احترام كل قواعد الوقاية ومنها التباعد، مع توفير كل التسهيلات اللازمة اجتماعيا وماليا وتربويا لثلا تضييع سنة من عمر تلامذتنا الاحباء، امل المستقبل.



الظرف الراهن يحتاج الى تنسيق افضل بين القطاعات التربوية



■ ما هو عدد التلامذة المتوقع خلال هذه السنة الدراسية؟
□ هناك احاديث واشاعات عن تسرب عدد كبير من التلامذة في القطاع الخاص الى القطاع الرسمي. حتى تاريخه، لم يتبين العدد



مستلزمات التعليم من بعد مكلفة في هذا الوقت.